اللجنــة المعنيـــة بممارســة الشعب الفلسطيني لحقوقـــه غير القابلة للتصرف

وشعبة حقوق الفلسطينيين

مذكرة معلومات

الأمم المتحدة

نيوريورك، 2002

اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

الولاية والأهداف

في عام 1947، عُرضت قضية فلسطين على الجمعية العامة للمرة الأولى، ووقتها قررت الجمعية تقسيم فلسطين إلى دولتين، دولة عربية وأخرى يهودية، مع الاحتفاظ بمركز دولي خاص للقدس (القرار 181 (د - 2) المؤرخ 29 تشرين الثاني/نوفمبر 1947). وفي السنوات اللاحقة، ونتيجة لعدم خروج الدولة العربية إلى حيز الوجود وللحروب المتعددة التي شهدتها المنطقة، نوقشت قضية فلسطين كجزء من الصراع الأكبر في الشرق الأوسط أو من حيث جوانبها المتعلقة باللاجئين أو حقوق الإنسان. ولم تتسن إعادة وضع قضية فلسطين على جدول أعمال الجمعية كقضية وطنية إلا في سنة 1974، ووقتها أعيد التأكيد على حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف وذكرت هذه الحقوق بصورة محددة. فقد ذكرت الجمعية في قرارها 3236 (د - 29)، المؤرخ 22 تشرين الثاني/نوفمبر 1974، أن هذه الحقوق تشمل: حق تقرير المصير دون تدخل خارجي؛ والحق في الاستقلال والسيادة الوطنيين، وحق الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم التي شردوا عنها واقتلعوا منها. كما ذكرت الجمعية أن إحقاق هذه الحقوق أمر لا غنى عنه لحل قضية فلسطين.

وفي السنة التالية، وبعد أن أعربت الجمعية عن قلقها الشديد لعدم إحراز تقدم نحو ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، قررت إنشاء اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف. وفوضت الجمعية اللجنة، بموجب قرارها 3376 (د - 30) المؤرخ 10 تشرين الثاني/نوفمبر 1975، أن تنظر في وضع برنامج تنفيذي توصي به إليها، يكون القصد منه تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه. كما طلبت من اللجنة أن تقدم تقريرها وتوصياتها إلى الأمين العام، في موعد لا يتجاوز 1 حزيران/يونيه 1976، ليحيلها إلى مجلس الأمن.

وفي تقرير اللجنة الأول الذي قدم إلى مجلس الأمن في حزيران/يونيه 1976، أكدت اللجنة أن قضية فلسطين هي "جوهر مشكلة الشرق الأوسط" وأنه لا يمكن تصور أي حل لا يأخذ بعين الاعتبار التام التطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني. وحثت اللجنة المجلس على العمل على اتخاذ إجراءات تؤدي إلى حل عادل، آخذا في الاعتبار جميع السلطات التي يخولها إياه ميثاق الأمم المتحدة. وتضمنت توصيات اللجنة خطة من مرحلتين لعودة الفلسطينيين إلى ديارهم وممتلكاتهم، وجدولا زمنيا لانسحاب القوات الإسرائيلية بحلول 1 حزيران/يونيه 1977 من الأراضي المحتلة، مع توفير قوات مؤقتة لحفظ السلم لتيسير العملية، إذا دعت الضرورة، ووضع نهاية لإنشاء المستوطنات؛ وإقرار إسرائيل بانطباق اتفاقية جنيف الرابعة على الأراضي المحتلة إلى حين انسحابها منها؛ وتأييد الحق الأصيل للفلسطينيين في تقرير المصير والاستقلال والسيادة الوطنيين في فلسطين. وأعربت اللجنة أيضا عن الرأي القائل بأن على الأمم المتحدة واجبا ومسؤولية تاريخيين يلزمانها بتقديم كل مساعدة يقتضيها العمل على إنماء الكيان الفلسطيني المقبل وازدهاره اقتصاديا.

ولم يعتمد مجلس الأمن توصيات اللجنة، بسبب قيام عضو دائم بالتصويت معارضا؛ ولم توضع تلك التوصيات موضع التنفيذ. إلا أنها أُقرت من قبل الجمعية العامة، التي تقدم اللجنة إليها تقارير سنوية، بأغلبية ساحقة. وأكدت الجمعية من جديد أن الحل العادل الدائم في الشرق الأوسط لا يمكن تحقيقه دون التوصل إلى حل عادل لقضية فلسطين على أساس حصول الشعب الفلسطيني على حقوقه غير القابلة للتصرف. كما طلبت الجمعية من اللجنة أن تبقي قيد الاستعراض الحالة المتعلقة بقضية فلسطين وأن تقدم تقارير واقتراحات في هذا الشأن إلى الجمعية العامة أو مجلس الأمن حسب الاقتضاء، وأن تشجع نشر المعلومات المتعلقة بتوصياتها على أوسع نطاق ممكن من خلال المنظمات غير الحكومية وغير ذلك من الوسائل المناسبة.

ووفقا لهذه الولاية، جرى توسيع برنامج عمل اللجنة تدريجيا. وبإنشاء وحدة داعمة بالأمانة العامة للأمم المتحدة في عام 1978 (أُطلق عليها فيما بعد اسم جديد هو "شعبة حقوق الفلسطينيين")، أصبح البرنامج يشمل عقد اجتماعات ومؤتمرات دولية، بما في ذلك اجتماعات مع المجتمع المدني، في جميع مناطق العالم، باشتراك شخصيات سياسية، وممثلين للحكومات

والمنظمات الحكومية الدولية، ومسؤولي الأمم المتحدة، والأكاديميين، ووسائط الإعلام وغير ذلك. وأقيم تعاون مستمر مع شبكة واسعة من المنظمات غير الحكومية وغيرها من مؤسسات المجتمع المدني الناشطة بشأن قضية فلسطين. كما بدأت الشعبة، بالتشاور مع اللجنة، رصد التطورات ذات الصلة بقضية فلسطين وإعداد ونشر نشرات ودراسات ووثائق أخرى ذات صفة دورية أو تصدر في مناسبات معينة؛ كما أنشأت نظام المعلومات الحاسوبي الخاص بها والمتعلق بقضية فلسطين وتواصل صونه وتطويره؛ ونظمت برنامجا تدريبيا سنويا لموظفي السلطة الفلسطينية. وبالإضافة إلى ذلك، بدأت إدارة شؤون الإعلام بالأمانة العامة للأمم المتحدة سلسلة أنشطة خاصة بالتعاون مع اللجنة. وفي كل سنة، تقيم اللجنة في 29 تشرين الثاني/نوفمبر، وهو اليوم المصادف للذكرى السنوية لصدور قرار تقسيم فلسطين في عام 1947، احتفالات خاصة بمقر الأمم المتحدة في نيويورك بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني وترعى أنشطة مماثلة في مكتبي الأمم المتحدة بجنيف وفيينا.

وخلال الفترة 1982-1983، قامت اللجنة بدور الهيئة التحضيرية للمؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين الذي عقد في جنيف في الفترة من 29 آب/أغسطس إلى 7 أيلول/ سبتمبر 1983. واعتمد المؤتمر إعلانا وبرنامج عمل لإعمال حقوق الفلسطينيين تضمَّن مبادئ توجيهية لحل قضية فلسطين عن طريق عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط تحت رعاية الأمم المتحدة. وأيدت الجمعية العامة اقتراح عقد المؤتمر والمبادئ التوجيهية الموضوعة له. وقد نقح ذلك في عام 1988، عقب "إعلان الاستقلال" الفلسطيني والبيان الذي أدلى به ياسر عرفات، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، أمام الجمعية العامة المعقود في جنيف.

ومن ثم، أولت اللجنة خلال الثمانينات أولوية عليا في برنامج عملها للتشجيع على دعوة مؤتمر السلام الدولي المقترح إلى الانعقاد. كما ظلت اللجنة ترصد الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، وتدعو إلـى اتخاذ تدابير دولية تكفل احترام السلطات الإسرائيلية لحقوق الإنسان والقانون الإنساني، لا سيما بعد اندلاع الانتفاضة الفلسطينية في كانون الأول/ديسمبر عام 1987.

وفي عام 1991، رحبت الجمعية العامة بانعقاد مؤتمر للسلام في مدريد، في 30 تشرين الأول/أكتوبر، تحت رعاية كل من الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، بغرض التوصل إلى تسوية على أساس قراري مجلس الأمن 242 (1967) و 338 (1973). بيد أن الجمعية العامة رأت أن عقد مؤتمر تحت رعاية الأمم المتحدة، حسبما اقترح من قبل، سوف يسهم في تعزيز السلام في المنطقة. وأبدت اللجنة، من جانبها، تأييدها لمؤتمر مدريد وكان من رأيها أن قيام الأمم المتحدة ومجلس الأمن والأمين العام بدور نشط أمر جوهري بالنسبة لنجاح عملية السلم. وأكدت اللجنة من جديد التوافق الدولي على أن نيل الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف أمر لا غنى عنه لتحقيق السلم، وأعربت عن أملها في أن تعترف الحكومة الإسرائيلية بتلك الحقوق وتحترمها وأن تحدث تغييرات جذرية في سياساتها لصالح السلم.

وفي أعقاب تبادل الاعتراف بين حكومة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية والتوقيع في أيلول/سبتمبر 1993 على ”إعلان المبادئ المتعلق بترتيبات الحكم الذاتي المؤقت“، رحبت اللجنة بهذا التطور في عملية السلام باعتباره خطوة هامة نحو تحقيق سلام شامل وعادل ودائم وفقا لقراري مجلس الأمن 242 (1967) و 338 (1973) وغيرهما من قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. ودعت اللجنة إلى تكثيف الدعم والمساعدة من قِبَل المجتمع الدولي للشعب الفلسطيني تحت لواء قيادته المعترف بها، وهي منظمة التحرير الفلسطينية، وذلك لكفالة النجاح في تنفيذ الاتفاق الذي تم التوصل إليه. وشددت اللجنة، على وجه التحديد، على الحاجة إلى إشراك الأمم المتحدة إشراكا كاملا في عملية السلام وفي عملية إقامة السلطة الفلسطينية، وكذلك في توفير المساعدة الواسعة النطاق للشعب الفلسطيني في جميع المجالات المطلوبة. كما رحبت الجمعية العامة، من جانبها بإعلان المبادئ وأكدت من جديد ”أن الأمم المتحدة تتحمل مسؤولية دائمة فيما يتعلق بقضية فلسطين إلى أن تحل القضية من جميع جوانبها على نحو مرضٍ وفقا للشرعية الدولية“.

وفي السنوات اللاحقة، رحبت اللجنة بالتوقيع على اتفاقات ثنائية مختلفة، تنفيذا لإعلان المبادئ، لا سيما الاتفاق الإسرائيلي الفلسطيني المؤقت بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة المبرم في أيلول/سبتمبر عام 1995، وغيره

من التطورات الإيجابية، من قبيل انسحاب القوات الإسرائيلية الجزئي، والانتخابات الفلسطينية للمجلس التشريعي ورئاسة السلطة الفلسطينية. كما أعربت عن اعتقادها بأنه ينبغي لإسرائيل أن تعترف، خلال الفترة الانتقالية، بالتزاماتها المقررة بموجب اتفاقية جنيف الرابعة بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال وأن تحترم تلك الالتزامات.

وبينما تمسكت اللجنة بهذا الموقف المبدئي، أعربت عن استعدادها لتعديل نهجها وبرنامج عملها لكي تأخذ في الحسبان الحقائق الجديدة وتسهم مساهمة محددة في الجهود الدولية الجارية لدعم عملية السلام والسلطة الفلسطينية. وعلى ضوء هذا، قررت اللجنة المساهمة في مبادرة ”بيت لحم 2000“ للسلطة الفلسطينية، نظرا لأهميتها الدينية والتاريخية والثقافية للشعب الفلسطيني، ولشعوب المنطقة والمجتمع الدولي ككل. وقامت اللجنة، في الاجتماعات والمؤتمرات التي عقدتها حول العالم، بزيادة وعي المجتمع الدولي بالمبادرة وبالأعمال التحضيرية الهامة اللازمة لتنفيذها. كما أدرج بند منفصل في جدول أعمال الجمعية العامة بعنوان ”بيت لحم 2000“ بناء على طلب اللجنة. وانتهت الجمعية العامة من النظر في هذا البند الهام في عام 2002.

وبحلول أواخر التسعينات بدأت اللجنة تعرب عن قلقها المتزايد إزاء جمود مفاوضات السلام وتعاظم التوتر والعنف في المنطقة. ومنذ عام 1997، تشارك اللجنة بنشاط في اجتماعات مجلس الأمن واجتماعات الجمعية العامة، بما فيها الدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية، وهي الاجتماعات التي عقدت لبحث الحالة المتدهورة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس. وبينما أدانت اللجنة جميع أعمال العنف ضد المدنيين، أعربت عن انزعاجها إزاء موقف حكومة إسرائيل وإجراءاتها بصدد القدس، وإنشاء المستوطنات ومصادرة الأراضي وتدابير العقاب الجماعي التي تؤثر على الشعب الفلسطيني وعلى أحواله المعيشية تأثيرا مدمرا وتقوض جهود السلام بصورة خطيرة.

وقد ازدادت هذه الشواغل شدة عقب انطلاق الانتفاضة الثانية أو انتفاضة الأقصى في أواخر أيلول/سبتمبر 2000. وأدى التصاعد الشرس للعنف الذي حدث بعد ذلك بين الفلسطينيين وإسرائيل إلى سقوط مئات من

القتلى وآلاف من المصابين والمعوقين بشكل دائم، أغلبهم من الفلسطينيين، بما فيهم عدد كبير من الوفيات بين الأطفال. وواصلت اللجنة الإعراب عن قلقها الشديد إزاء الأعمال غير المشروعة التي قامت بها السلطة القائمة بالاحتلال، منها عمليات الهجوم على الهياكل المؤسسية والعمرانية للسلطة الفلسطينية، وإعادة احتلال المراكز السكانية، وعمليات إغلاق الطرق الداخلية والخارجية الخانقة، وعمليات منع التجول والحصار، والقتل خارج نطاق القانون، والاحتجاز التعسفي، وهدم المنازل، وتدمير الأراضي الزراعية، وإنشاء المستوطنات. وتطلبت الحالة الاقتصادية والإنسانية الخطيرة التي نجمت عن ذلك اهتماما عاجلا ومساهمات سخيَّة من مجتمع المانحين الدولي، وأكدت اللجنة لحكومة إسرائيل، مرة بعد مرة، ضرورة الوفاء بالتزاماتها القانونية بموجب اتفاقية جنيف الرابعة، وذكَّرتها بها. وترى اللجنة أن تصاعد العنف وتزايد معاناة الشعب الفلسطيني قد يؤديان إلى زعزعة الاستقرار في المنطقة كلها.

وفي الوقت نفسه، أيدت اللجنة جميع الجهود الدولية الموجهة نحو وقف العنف واستئناف مفاوضات السلام بغية إنهاء الاحتلال والتوصل إلى حل لقضية فلسطين من جميع جوانبها. ورحبت اللجنة بالتفاهم الذي توصل إليه الطرفان في شرم الشيخ وطابا، مصر، في تشرين الأول/أكتوبر 2000، وكانون الثاني/يناير 2001، على التوالي، وأعربت عن تقديرها لمشاركة الأمين العام في هذه الجهود.

ومما شجَّع اللجنة كثيرا البيانات التي أدلى بها كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والجهات الفاعلة الدولية الأخرى، في أواخر عام 2001 وفي عام 2002، بشأن إنشاء دولة فلسطينية، في نهاية المطاف. وأكد مجلس الأمن في قراره 1397 (2002) المؤرخ 12 آذار/مارس 2002 رؤية تتوخى "منطقة تعيش فيها دولتان، إسرائيل وفلسطين، جنبا إلى جنب ضمن حدود آمنة ومعترف بها". ورحبت اللجنة بهذا التأكيد وحثت على التنفيذ العاجل لرؤية الدولتين، من خلال آلية محددة بخطوات تدريجية تشمل المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية ضمن إطار زمني محدد. ومما شجَّع اللجنة في هذا الصدد، مبادرة السلام التي اعتمدتها الدول العربية في مؤتمر القمة المعقود في بيروت، في 28 آذار/مارس 2000، وطلبت إلى إسرائيل أن تبادلها حُسن النوايا. ورحبت اللجنة بالجهود المستمرة للجنة الرباعية

المؤلفة من الولايات المتحدة، والاتحاد الروسي، والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، بالتعاون مع جهات فاعلة إقليمية هامة، لإنهاء العنف وجمع الطرفين على مائدة المفاوضات، وأيَّدت اللجنة هذه الجهود.

العضوية وأعضاء المكتب

تتكون اللجنة، حاليا، من 24 دولة هي[1]:

أفغانستان، وإندونيسيا، وأوكرانيا، وباكستان، وبيلاروس، وتركيا، وتونس، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وجنوب أفريقيا، ورومانيا، والسنغال، وسيراليون، وغيانا، وغينيا، وقبرص، وكوبا، ومالطة، ومالي، وماليزيا، ومدغشقر، وناميبيا، ونيجيريا، والهند، وهنغاريا.

ويحضر اجتماعات اللجنة 21 بلداً بصفة مراقبين، كما تشترك جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي في اجتماعات اللجنة بوصفهما مراقبين. وبناء على قراري الجمعية العامة 3210 (د - 29) و 3237 (د - 29) الصادرين في عام 1974، ومقرر اتخذته اللجنة في عام 1976، دعيت منظمة التحرير الفلسطينية، بوصفها ممثل الشعب الفلسطيني والطرف الرئيسي في قضية فلسطين، إلى الاشتراك في مداولات اللجنة بصفة مراقب[2].

وقد انتُخب أعضاء مكتب اللجنة التالية أسماؤهم في اجتماع اللجنة المعقود في 12 شباط/فبراير 2002: السيد بابا لويس فال، الممثل الدائم للسنغال لدى الأمم المتحدة، رئيسا؛ والسيد برونو إدواردو رودريغز باريا، الممثل الدائم لكوبا لدى الأمم المتحدة، والسيد رافان فرهدي، الممثل الدائم لأفغانستان لدى الأمم المتحدة، نائبين للرئيس؛ والسيد والتر بازان، الممثل الدائم لمالطة لدى الأمم المتحدة، مقرراً.

---

(1) كانت اللجنة مؤلفة من 20 دولة، عند إنشائها في عام 1975.

(2) في 15 كانون الأول/ديسمبر 1988، اتخذت الجمعية العامة القرار 177/43 الذي قررت فيه أن يستعمل اسم ''فلسطين'' في منظومة الأمم المتحدة بدلا من تسمية ''منظمة التحرير الفلسطينية'' دون مساس بمركز المراقب لمنظمة التحرير الفلسطينية ووظائفها في منظومة الأمم المتحدة، وذلك طبقا لقرارات الأمم المتحدة وممارساتها ذات الصلة.

شعبـة حقوق الفلسطينيين

عقب التأكيد على حقوق الشعب الفلسطيني الوطنية غير القابلة للتصرف وإنشاء اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف في سنة 1975، سلَّمت الجمعية العامة بوجود حاجة إلى ظهور رأي عام مستنير في جميع البلدان يساند إحقاق هذه الحقوق. ولذلك، صدر تكليف من الجمعية بإنشاء وحدة خاصة معنية بحقوق الفلسطينيين داخل الأمانة العامة للأمم المتحدة لمساعدة اللجنة في عملها وإعداد دراسات وإصدار منشورات عن القضية الفلسطينية، وتشجيع نشر هذه الدراسات والمنشورات على أقصى نطاق ممكن (القرار 40/32 باء المؤرخ 2 كانون الأول/ديسمبر 1977). وهذه الوحدة، التي أعيدت تسميتها فيما بعد لتصبح شعبة حقوق الفلسطينيين، تشكّل حاليا جزءا من إدارة الشؤون السياسية بالأمانة العامة للأمم المتحدة. ويتم تجديد ولايتها سنويا، كما تم توسيع نطاقها عدة مرات على مدار السنين، لا سيما بالنص على تنظيم لقاءات دولية في سائر أنحاء العالم، وإنشاء نظام معلومات حاسوبي متعلق بقضية فلسطين (UNISPAL)، وعقد برنامج تدريب سنوي لموظفي السلطة الفلسطينية. ويرد أدناه وصف مختصر لأنشطة الشعبة.

الاجتماعات والمؤتمرات الدولية

تقوم شعبة حقوق الفلسطينيين التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة، بموجب تكليف من الجمعية العامة، بتنظيم اجتماعات ومؤتمرات دولية في جميع المناطق، بالتشاور مع اللجنة، وبتوجيه منها. ومنذ بدأ هذا البرنامج، عقدت اجتماعات عديدة في مناطق مختلفة، تضمنت تنظيم حلقات دراسية وندوات للمنظمات غير الحكومية. وترى اللجنة أن برنامجها لعقد الاجتماعات والمؤتمرات يساعد في التشجيع على إجراء تحليلات ومناقشات بنَّاءة لمختلف جوانب القضية الفلسطينية وحشد الجهود لتوفير المساعدة الدولية للشعب الفلسطيني.

وقد ترسخت ممارسة تتمثل في تكريس أحد الاجتماعات السنوية لتشجيع الدعم الدولي لعملية السلام. وفي أواخر التسعينيات، عندما كان تركيز عملية السلام منصبا على تنفيذ اتفاقات أوسلو، عالجت هذه الاجتماعات المسائل المتعلقة بالوضع النهائي، على غرار ما حدث في

الاجتماع الذي عُـقد في أيار/مايو 2000 في أثينا. وفي الآونة القريبة، وفي ضوء المصاعب التي تعرضت لها عملية السلام، دعا الاجتماعان الدوليان اللذان عقدا تحت رعاية اللجنة في تموز/يوليه 2001، في مدريد، وفي نيسان/أبريل 2002، في نيقوسيا، المجتمع الدولي إلى تكثيف جهوده مع كلا الجانبين، وذلك حتى يتسنى استئناف المفاوضات من أجل التوصل إلى تسوية دائمة.

وتصمم المؤتمرات الدولية التي تعقد تحت رعاية اللجنة بشكل يهدف إلى تركيز اهتمام دولي واسع النطاق على جوانب معينة من القضية الفلسطينية. وعُـقدت بعض هذه المؤتمرات برعاية مشتركة مع منظمة المؤتمر الإسلامي وجامعة الدول العربية. وتمثّل الحدث الرئيسي الأول من هذا النوع في مؤتمر دعم حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف الذي عقد في شباط/فبراير 1998 في بروكسل. وفي شباط/فبراير 1999، عقد المؤتمر الدولي لبيت لحم عام 2000 في روما دعما لمشروع مهم نظمته السلطة الفلسطينية. وقد أعاد مجددا المؤتمر الدولي للاجئين الفلسطينيين، الذي عقد في نيسان/أبريل 2000 في باريس، التأكيد على حق العودة، وأبرز أهمية إيجاد حل عادل لتلك المسألة من أجل الوصول إلى تسوية دائمة للصراع. وعلى نفس المستوى من الأهمية، كان تنظيم الاجتماع الدولي المخصص لعقد مؤتمر بشأن تدابير إنفاذ اتفاقية جنيف الرابعة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، والذي عقد في حزيران/يونيه 1999 في القاهرة.

وتعقد اللجنة أيضا اجتماعا إقليميا سنويا، بشكل متناوب بين أفريقيا، وآسيا، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وتتيح هذه الاجتماعات الفرصة للإفادة من تجارب البلدان الواقعة في هذه المناطق في كفاحها من أجل تحقيق الاستقلال الوطني والتنمية الاقتصادية المستدامة. وهذه الاجتماعات موجهة أيضا نحو تعبئة الرأي العام في هذه الأقاليم لدعم حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف. وفي السنوات الأخيرة، عُـقدت اجتماعات إقليمية في الرباط (2002)، وهافانا (2001)، وهانوي (2000)، ووينـدهوك (1999)، وسنتياغو دي شيلي (1998).

وابتداء من سنة 1993، دأبت اللجنة كل سنة تقريبا على عقد حلقة دراسية عن تقديم المساعدة للشعب الفلسطيني، وذلك إما في أوروبا أو الشرق الأوسط. وتتناول هذه الحلقات مظاهر مختلفة من التنمية الاجتماعية ـ الاقتصادية للفلسطينيين الذين يعيشون في الأراضي المحتلة، بما فيها القدس. وفي السنوات الأخيرة، يساور اللجنة قلق عميق إزاء الأزمة الحادة التي يشهدها الاقتصاد الفلسطيني، والتدهور الخطير في الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني. وقد انعكست هذه الشواغل في الحلقة الدراسية التي عقدت في شباط/فبراير 2001 بمقر مكتب الأمم المتحدة في فيينا.

وتتوفر بموقع نظام الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين على الشبكة (UNISPAL) التقارير التي تلخص وقائع الاجتماعات والمؤتمرات وحلقات البحث الآنفة الذكر، كما يمكن الحصول عليها في نُسخ مطبوعة من شعبة حقوق الفلسطينيين.

التعاون مع المجتمع المدني

استنادا إلى برنامج اللجنة للتعاون مع المجتمع المدني، الذي بدأ إبان الإعداد للمؤتمر الدولي المعني بالقضية الفلسطينية الذي عقد في جنيف في عام 1983، طلبت الجمعية العامة من الشعبة أن تزيد اتصالاتها بالمنظمات غير الحكومية وأن تعقد اجتماعات معها في مختلف المناطق من أجل زيادة الوعي بالحقائق المتصلة بالقضية الفلسطينية، وهو طلب يتجدد سنويا. وبعد انعقاد المؤتمر الدولي، بدأت اللجنة في اعتماد منظمات المجتمع المدني التي توجد لديها برامج لدعم الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني. وحتى عام 2002، اعتمد لدى اللجنة أكثر من 700 منظمة. وإجمالا، تقيم الشعبة صلات مع أكثر من 000 1 منظمة في جميع المناطق التي تولي اهتماما خاصا للقضية الفلسطينية. وتوجد أيضا مذكرة معلومات منفصلة بعنوان ”الأمم المتحدة وأنشطة المنظمات غير الحكومية بشأن القضية الفلسطينية“ توفر مزيدا من التفاصيل عن عملية الاعتماد والمعايير والمبادئ التوجيهية المتصلة بها ومعلومات مهمة أخرى عن الموضوع، وهي متوفرة أيضا على شبكة الإنترنت وفي صورة خطية يمكن الحصول على نسخ منها من شعبة حقوق الفلسطينيين.

وتُدعى منظمات المجتمع المدني لحضور جميع الاجتماعات والمؤتمرات الدولية التي تنظم تحت رعاية اللجنة. وعلاوة على ذلك، تنظم بعض الاجتماعات بصفة خاصة من أجل المنظمات غير الحكومية من أجل مساندة القضية الفلسطينية. ففي الثمانينات والتسعينات نُظمت ندوات سنوية للمنظمات غير الحكومية واجتماعات للمنظمات غير الحكومية الدولية في نيويورك وجنيف أو فيينا. وفي الفترة الأخيرة نظمت اجتماعات للمنظمات غير الحكومية تضامنا مع الشعب الفلسطيني بالاقتران مع الاجتماعات الدولية في نيقوسيا (2002) وفي مدريد (2001)، وفي باريس (2000). وتشمل الاجتماعات الإقليمية عادة حلقة عمل للمنظمات غير الحكومية لمدة يوم واحد، لمناقشة القضايا المهمة ولتشجيع المنظمات المشاركة على اعتماد خطة عمل لمساندة الشعب الفلسطيني. وقد عقدت حلقات من هذا النوع في الرباط (2002)، وهافانا (2001)، وهانوي (2000). وهناك مؤتمر دولي للمجتمع المدني لمساندة القضية الفلسطينية سيعقد في أيلول/سبتمبر 2002 في مقر الأمم المتحدة بنيويورك.

ونظرا لأن اللجنة تشجع التعاون والتنسيق وإقامة الشبكات فيما بين منظمات المجتمع المدني، تحتفظ الشعبة بصلات مع آليات التنسيق الوطنية والإقليمية والدولية وتجرى مشاورات منتظمة مع مختلف المنظمات بشأن طرائق ووسائل تعزيز التعاون مع المجتمع المدني. وفي بعض الأحيان، يشارك ممثلون عن اللجنة أو موظفون في الشعبة في مؤتمرات واجتماعات تنظمها المنظمات غير الحكومية.

البحث والرصد والمنشورات، ونظام معلومات الأمم المتحدة المتعلق بقضية فلسطين

طُلب إلى الشعبة رصد التطورات السياسية والتطورات المهمة الأخرى التي تؤثر على الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني. وترى اللجنة أن قيام الشعبة بجمع المعلومات ونشرها له أهمية خاصة بالنسبة لمساعيها إلى الإسهام إيجابيا في عملية السلام، دعما للجهود الرامية إلى التوصل إلى تسوية عادلة ودائمة للقضية الفلسطينية.

ويشمل برنامج عمل الشعبة إعداد المنشورات التالية بصورة منتظمة:

- نشرة شهرية عن العمل الدولي بشأن قضية فلسطين، تتضمن القرارات والمقررات والبلاغات الصادرة عن هيئات الأمم المتحدة والوكالات الحكومية الدولية المناسبة؛
- نشرة دورية بعنوان "التطورات المتصلة بعملية السلام في الشرق الأوسط"؛
- موجز مرتب ترتيبا زمنيا للأحداث المهمة مستمد من التقارير الصحفية والمصادر الأخرى المتاحة لعامة الجمهور؛
- نشرة خاصة عن الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني؛
- مجلد سنوي يضم تجميعا للقرارات والمقررات التي اتخذتها الجمعية العامة ومجلس الأمن فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية.

كما تنشر الشعبة التقارير الصادرة عن مختلف المؤتمرات والاجتماعات التي تعقد تحت رعاية اللجنة.

وعلى مر السنوات، نشرت الشعبة عددا من الدراسات عن الجوانب القانونية والسياسية والاقتصادية للقضية الفلسطينية. وآخر هذه الدراسات دراسة يجري حاليا إعدادها للنشر بعنوان: "أصول مشكلة فلسطين وتطورها، الجزء الخامس (1989-2000)".

واستجابة لطلب الجمعية العامة الوارد في قرارها 74/46 باء، المؤرخ 11 كانون الأول/ديسمبر 1991، أنشأت الشعبة نظام الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين. وقد قصد بهذا النظام أن يضم جميع وثائق الأمم المتحدة المهمة المتصلة بالصراع العربي ـ الإسرائيلي وقضية فلسطين، في طبعة تضم النصوص الكاملة لهذه الوثائق. وهذه الوثائق متاحة على الإنترنت على العنوان التالي: http://domino.un.org/unispal.nsf، كجزء من صفحة استقبال الأمم المتحدة التي تتضمن أيضا قسما مستقلا عن قضية فلسطين على العنوان التالي: http://www.un.org/Depts/dpa/qpal/index.html.

البرنامج التدريبي لموظفي السلطة الفلسطينية

استجابة لطلب الجمعية العامة، تنظيم شعبة حقوق الفلسطينيين برنامجا تدريبيا سنويا لموظفي السلطة الفلسطينية. وينفذ البرنامج بالتعاون مع البعثة

الدائمة لفلسطين لدى الأمم المتحدة، في الفترة من أيلول/سبتمبر إلى كانون الأول/ديسمبر من كل سنة، أي في فترة انعقاد الجمعية العامة. والبرنامج مصمم لمساعدة الموظفين العاملين في السلطة الفلسطينية، ويشارك فيه عادة موظفان في كل سنة، يتدربون على مختلف جوانب العمل في الأمم المتحدة. ويعقد المسؤولون في الأمانة العامة اجتماع إحاطة للمتدربين الذين يحضرون اجتماعات الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة واجتماعات اللجان والهيئات الأخرى. ويتفاعل المتدربون مع ممثلي الوفود في الجمعية العامة ومع أعضاء البعثات الدائمة لدى الأمم المتحدة. ويتوقع أيضا أن يجري المتدربون بحوثا وأن يعدوا ورقات عن مواضيع معينة.

اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني

عملا بقرار الجمعية العامة 40/32 باء المؤرخ 2 كانون الأول/ديسمبر 1977، يحتفل باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني سنويا. هذا اليوم يوافق ذكرى اعتماد الجمعية العامة للقرار 181 (د - 2)، المؤرخ 29 تشرين الثاني/نوفمبر 1947. وهو قرار تقسيم فلسطين. ويجري الاحتفال في المقر، وفي مكتبي الأمم المتحدة في جنيف وفيينا وفي أماكن أخرى. ويشمل الاحتفال اجتماعات رسمية يقوم فيها مسؤولون رفيعو المستوى في الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية وممثلون عن الشبكة الدولية للمنظمات غير الحكومية بالإدلاء ببيانات عن قضية فلسطين. كما يتضمن الاحتفال عادة معرضا فلسطينيا في المقر تعرض فيه أفلام وأنشطة أخرى. وفي غير ذلك من الأماكن، تنظم الهيئات الحكومية والمنظمات غير الحكومية أنشطة مناسبة، بالتعاون مع مراكز الإعلام التابعة للأمم المتحدة في أنحاء العالم.

* * * * *